المبحث الأول

أين عطف المفردات من دراسة البلاغيين ؟

أبنت في المقدمة أن إخراج عطف المفردات من مبحث الفصل والوصل اعتمد عند عبد القاهر على أصلين ؛ أولهما : القول بالتشريك في الحكم الإعرابي بين المتعاطفين ، وهو مسلمة آلت إليه من دراساته النحوية ، وثانيهما : طبيعة منهجه التي تقتضيها نظرية النظم التي بنى عليها فكرة الإعجاز البياني .

وقد كان لذلك أثره في دراسات البلاغيين من بعده ، فهم رغم عدم تسليمهم بأن الفصل والوصل خاص بالجمل التي لا محل لها من الإعراب ، فإنهم لم يتجاوزوا ما أثبته الإمام ولم يتعدوا دائرة الجمل ، فظل هذا البحث بعيدًا عن دائرة المفردات لا تجد منه غير تصريحات تؤكد المساواة بين المفردات والجمل في الخضوع للقواعد التي توجب العطف أو تمنعه . يقول العصام في أطوله ، تعليقًا على تعريف السعد للفصل والوصل : « وعبارته مشعرة بأن الوصل والفصل مختصان اصطلاحًا بالجمل ، والمقتضيات لهما جارية في المفردات أيضًا . فلا ينبغي التخصيص اصطلاحًا ، ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها ، وإنما هي الأصل في الجمل ، حيث قال : تمييز موضع العطف من غير موضعه في الجمل هو الأصل في هذا الفن ، وإن حمله السيد السند على أن المراد أن بحث الحال خارج عن الأصل ، متفرع على الفصل والوصل ، وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف ، وتركه فيما بين الجمل ، وأحفظهما في المفردات أيضًا ، لئلا يكون بمعزل عن البلاغة ، وكيف يظن أن عطف الجمل التي هي أخبار لمبتدأ أو أحوال لصاحب أو صفات لمنعوت ، وتركه ـ مبنيان على أحوال دون ما في المفردات كذلك ،

وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطالع »[1] . ولكن هذا وغيره من تصريحات البلاغيين التي تؤكد أهمية دراسة العطف في المفردات لم يغير من واقع الأمر شيئًا ، فقد ظل مبحث الفصل والوصل كما تركه عبد القاهر محصورًا في دائرة الجمل ، اللهم إلا ما كان من ابن الزملكاني والعلوي ، حيث سارا على غير ما سار عليه جمهرة البلاغيين ، وأفرد كل منهما مساحة لدراسة المفردات في باب الفصل والوصل ، تناولت عطف الصفات ، وأسرار تقديم بعض المعطوفات على بعض ، والفروق المعنوية بين حروف العطف ، وهو منحى طيب حاول فيه صاحباه تلافي هذا النقص ، لكن الاتجاه البلاغي السائد لم يسر معهما في نفس الطريق . وذلك في نظري راجع إلى أمرين : أولهما : عمق الأثر الذي تركه الشيخ عبد القاهر في توجيه الدراسات البلاغية بعده ، وثانيهما : المنهج الذي رسمه السكاكي لتناول مباحث علم المعاني في دائرة تقسيمات الخبر والإنشاء ، وتفتيت مباحث الإسناد ، مما اقتضى تمزيق مباحث الفصل والوصل ، فكان طبيعيًا - بمنطق هذا المنهج - أن يدرس عطف المفردات في أحوال المسند إليه . وهم بهذا يعلنون صراحة أن العطف في المفردات ليس خارجًا عن مباحث البلاغة ، وإن اقتضى المنهج فصله عن عطف الجمل ، وهذا ما أشار إليه صاحب الفرائد بقوله : « وإنما الكلام في الفصل والوصل من هذا الفن لأن المراد بهما ما يكون بين جملتين لا محل لهما من الإعراب ، أما العطف في المفردات وما يجرى مجراها فقدم في الفن الثاني ، على أنه ليس فيه مزيد غموض »[2] .

وهو بذلك يحدد مكان البحث طبقًا للمنهج ، ويقرر في الوقت نفسه ما ذهب إليه عبد القاهر من أن الجمل هي الحقيقة بمبحث الفصل والوصل ،

---

(١) الأطول ٢/٢ .

(٢) الفرائد في شرح الفوائد ص ١٤٣ .

لما فيها من دقة وغموض في العلاقات . على أنه لا يضير البحث البلاغي كثيراً أن يدرس عطف المفردات في مبحث المسند إليه ، أو في مكانه من الفصل والوصل ، فذلك أمر شكلي ، ولكن الذي يعني هذه الدراسة هو القيمة الفنية التي تؤثر في مباحثها إيجابًا وسلبًا ، وهو بهذه النظرة عائد ضئيل ، وحديث شاحب في مجال كان يمكن أن يثمر الكثير ، ولعل السر في ذلك راجع إلى أن الإمام لم يمهد لهم الطريق كعادته ، ولم يستطيعوا هم أن يرتادوها بغير هدى منه ، فقصروا السر في عطف المسند إليه على التفصيل والاختصار . يقول العصام تعليقًا على قول السعد (وأما العطف فلتفصيل المسند إليه) : «أي ذكره مفصلاً بعضه عن بعض في العبارة ، والمذكور إما لأن بيان خصوصية كل ، من متعدد مقصود لفوت الإجمال ، أو بيان خصوصية بعض مقصود كذلك ، مثال الأول : جاءني زيد وعمرو ، فإنه لا يعلم خصوصيتهما لو قيل : جاءني رجلان ، ومثال الثاني : جاءني زيد وعمرو رجل آخر ، وأما لقصد التعريض لغباوة السامع ، وأنه لا يفهم المتعدد ، مع وحدة اللفظ ، نحو : جاءني رجل ورجل آخر ، وكل من هذه الصور لتفصيل المسند إليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان» [1] .

وهذه ـ في نظري ـ فكرة جيدة في لمح الغرض من أسلوب العطف إذا افترضنا أن المقام يتطلب هذا التفصيل ، كأن تكون هناك حاجة بالسامع إلى أن يعرف بالتفصيل مَنْ الذي جاء ، أو تكون هناك حاجة بالمتكلم أن يُعرّض بغباوة السامع في مقام لا يتطلب هذا التفصيل ، ولكنه لا يفسر الكثير من أسرار العطف بين المفردات فيما يتجاوز المسند إليه ، كما أنه لم يحظ بالتطبيق ولو على نموذج واحد من النماذج الأدبية لبيان الغرض البلاغي من التفصيل ، إلا أنه لحسن حظ البلاغة أن بعض المفسرين من أصحاب الذوق البلاغي حاولوا سد هذا النقص ، فأفادت البلاغة من تطبيقاتهم ما لم تفده من القواعد

---

(١) الأطول ١/١٢٢ .

والنظريات التي احتشدت بها كتب البلاغة ، وهو ما تحاول هذه الدراسة إبرازه وإثراءه .

التفصيل لإبراز التفاوت بين المتعاطفات :

ففي قوله تعالى مخاطبًا آدم عليه السلام : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (البقرة:٣٥) يقول الطيبي في حاشيته : « قال القاضي : إنما لم يخاطبها أولاً تنبيهًا على أنه المقصود بالحكم ، والمعطوف تبع له . الراغب : إن قيل : ما الفرق بين أن يقال : افعل أنت وقومك كذا ، وبين أن يقال افعلوا كذا ، قيل : الأول تنبيه على أن المقصود هو المخاطب والباقون تبع له ، وأنه لولاه لما كانوا مأمورين بذلك» [1] ، هذا هو السر الذي من أجله عدل عن صورة الإجمال فلم يقل (سكنا) ، وسلك مسلك التفصيل في المسند إليه إبرازًا للتفاوت بين من هو المقصود بالخطاب ومن هو تابع له .

وهناك نكتة أخرى تبدو في قوله تعالى خطابًا لآدم أيضًا : ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ (طه:١١٧) ، وكان يمكن أن يقال : إن هذا عدو لكما ، غير أن في النظم القرآني إلماحًا إلى أن الشيطان حين يعجز أن يأتي إلى آدم من قِبَل نفسه فإنه سيأتيه من قبل زوجه ، ونسى آدم ذلك فأُتِي من مأمنه . وما أصدق قول الرسول عليه السلام «ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء» !

ونلمح ذلك التفاوت في الدرجة أيضًا في خطاب الله لموسى وهارون ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى ﴾(طه:٤٢)،فإن الله لم يخاطبهما خطاب المثنى ، ليبين اختلافهما بالأصالة والتبعية فكان قوله بعد ذلك ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾ (طه:٤٣) بخطاب المثنى تقريرًا لقيادة موسى ، ومؤازرة هارون ، فتكون إجابة الله لدعاء موسى ربه ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴾ (طه:٣٢) واقفة عند حد الإشراك في الرسالة ، وشد عضد موسى بأخيه دون أن تتجاوز ذلك إلى

---

(١) فتوح الغيب ١/٨٥ .

المساواة بينهما في الرتبة . ولعل هذا هو السر في أن يكون موسى وحده الذي يخاطب فرعون ويحاوره رغم اعتراف موسى بفصاحة هارون والرغبة في الاستفادة من فصاحته هذه ، لتكون عونا على تفهم القوم لرسالته ﴿ وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ (القصص:٣٤) ، لكنا لا نجد في القرآن حواراً واحداً لهارون مع فرعون ، وهذا هو الذي جعل فرعون حين يخاطبهما يحرص على إفراد موسى بالخطاب ، حتى حين يلجأ إلى مخاطبتهما معًا ، كما في قوله ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ ﴾ (طه:٤٩).

ونلمس بلاغة التفصيل في خطاب الله لمحمد عليه السلام ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ (الزخرف:٤٤) ، فلم يأت الأسلوب بخطاب الجمع إشعاراً بالتفاوت في درجة التلقي لكلام الله ، وطريقة الاستقبال له ، لينفذ من ذلك إلى إبراز رتبة النبي عليه السلام ، ورفعته عمن سواه ، وتقرير الحق الاقتداء والتأسي به ، ثم جمعه بعد ذلك في الخطاب معهم ﴿ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ لأنه مقام آخر تحتمه عدالة السماء في موقف القضاء ، حيث تتوارى فيه الفضائل ريثما يتم الفصل ويرفع الميزان ، ولعل في جمع الرسول مع قومه في السؤال حثًّا للعزائم ، واستنهاضًا للهمم ، حتى لا تفرط في الإعداد ليوم لا محاباة فيه ولا مهرب من حساب .

هذا وقد يسلك القرآن طرائق أخرى للتعبير عن التفاوت بين المتعاطفات ، كما أشار إلى ذلك صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (المائدة:٥٥) : « فإن قلت : قد ذكرت جماعة فهلا قيل : إنما أولياؤكم؟ قلت : أصل الكلام : إنما وليكم الله ، فجعلت الولاية لله على طريق الأصالة ، ثم نظم في سلك إثباتها لرسول الله ﷺ والمؤمنين على سبيل التبع ، ولو قيل : إنما أولياؤكم الله ورسوله والذين آمنوا لم يكن في الكلام أصل وتبع »[1].

---

(١) تفسير الكشاف ٦٢٣/١ .

ولعل مما يؤيد كلام الزمخشري قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ (التوبة:٢٣) ، حيث لم يكن ثمة قصد إلى التفاوت فجاء التعبير بالأولياء جمعًا .

وربما يسلك طريق الفصل بين المعطوفات بأحد المتعلقات تعبيرًا عن هذا التفاوت ، كما في قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ (آل عمران:١٨) . يقول أبو حيان : « (أنه لا إله إلا هو) مفعول شهد ، وفصل به بين المعطوف عليه والمعطوف ليدل على الاعتناء بذكر المفعول ، وليدل على تفاوت درجة المتعاطفين ، بحيث لا ينسقان متجاورين »[1] .

وعلى غرار ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ ﴾ (البقرة:١٢٧) ، حيث فصل بالمفعول بين المتعاطفين إبرازًا للتفاوت بين عمل إبراهيم وابنه إسماعيل ، فعلى الأب تقع مسئولية العمل والبناء ، وهي بالنسبة له تبعة معنوية ومادية معًا ، أما ابنه فهو يقوم بدور المساعد لأبيه ، وهي مسئولية عمل بدني لا تتجاوز كثيرًا المشاركة في عناء العمل . يقول صاحب التحرير والتنوير : « وهذا من خصوصيات العربية في أسلوب العطف فيما ظهر لي ، ولا يحضرني الآن مثله في كلام العرب ، وذلك أنك إذا أردت أن تدل على التفاوت بين الفاعلين في صدور الفعل تجعل عطف أحدهما بعد انتهاء ما يتعلق بالفاعل الأول ، وإذا أردت أن تجعل المعطوف والمعطوف عليه سواء في صدور الفعل تجعل المعطوف مواليًا للمعطوف عليه »[2] .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ ﴾ (المائدة:٤٤) . يقول الألوسي : « وتوسيط المحكوم

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٠٣ .

(٢) التحرير والتنوير ، الجزء الأول ، الكتاب الثاني ، ص ٧١٨ .

لهم ـ كما قال شيخ الإسلام ـ بين المتعاطفين للإيذان بأن الأصل في الحكم بها وحمل الناس على ما فيها هم النبيون ، وإنما الربانيون والأحبار خلفاء ونواب لهم في ذلك» [1] .

---

(١) روح المعاني ٦/١٤٤ .